جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف
قسم الفكر والنظم السياسية

# المشاركة السياسية والاستقرار السياسي

# في العراق بعد عام 2003

# ( دراسة في التأثير والتأثر)

رسالة تقدم بها الطالب
فراس كاظم حسوني لفتة الحسناوي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور
احمد غالب محي جعفر الشلاه

1438ه
2017 م

سورة ال عمران الآية ( 159 )

بسم الله الرحمن الرحيم

**وشاورهم في الامر فإذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين .**

**صدق الله العلي العظيم**

**يامن أحمل اسمك بكل فخر...**

**يا من أصرّعليّ بالعمل والصبر...**

**إلى من علمني فهم الحياة والعلم والفكر...**

**إلى والدي العزيز... اطال الله عمره**

**إلى من يسعد قلبي بلقياها ...**

**إلى من أنارت دربي بكل خطوة ألقاها ...**

## إلى نبع الحنان والدتي العزيزة .. أعزّها الله

## إلى كافة الاهل والاصدقاء

## إلى كل من ساعدني في انجازهذاالعمل...

الـبـاحث

## شكر وتقدير

**بعد الشكر لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد ( صلى الله عليه وآله الطيبين الطاهرين وصحبة المنتجبين) ، بعد اكمال رسالتي هذه ، اتقدم باسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة الى الذين مهدوا لنا طريق العلوم والمعرفة إلى مؤسسة بحر العلوم الخيرية وإلى عمادة معهد العلمين متمثلة بعميدها واساتذتها ، لما بذلوه من جهود حثيثة في رفع المكانة العلمية للمعهد وترصينها ، ما كان له الاثر الاكبر في نقل المعهد الى مصاف المؤسسة العلمية ذات الرصانة الاكاديمية .**

**وكما اتقدم بوافر الشكر والثناء الى الاستاذة الدكتورة بلقيس محمد جواد رئيس قسم العلوم السياسيةلدعمها المستمرة لطلبة المعهد ولما ابدته من ملاحظات تقوميه مستمرة بدءاً من اختيار موضوع البحث وصولاً إلى مراحله النهائية ، فجازاها الله عني خيرا،**

**ويقتضي الحق والواجب وقفه يجزل فيها الثناء لمشرفي الفاضل الاستاذ المساعد الدكـتور**

**(أحمد غالب الشلاه ) ، الذي لم يقصر في دوره على الرعاية العلمية والتسديد الاكاديمي سواء أكان بتوجيهاته القيمةوالمساعدة في توفير المصادر العلمية الخاصة بالبحث ، بل امتد ليكون بمثابة الاخوالصديق لاهتمامه**

**ومتابعته التي كان لها الفضل في اغناء البحث وإنضاجه ، وتذليله للصعوبات التي واجهتني طيلة مدة البحث**


| ت | اسم الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الاداءالحكومي وجودة المؤسسات العراقية ودور دول الجوار 2007 مؤشرات معيارية | 107 |
| 2 | درجة التمثيل والمساءل ةفي العراق للاعوام 1996م 2003 و 2009 م, – 96 , 1 , و 60– , 1 و – 17 , 1 | 108 |
| 3 | الاداء الحكومي العراقي ودول الجوار الاقليمي 2008 مؤشرات معيارية | 109 |


**فجزاه الله عني خيراً**

**الباحث**

# فهرست الجداول

## Summary

**despite the fact that Iraq has witnessed manifestations of political participation of party multiplicity, freedom of the press, civil society organizations and periodic elections, however, all this did not contribute to the achievement of political stability because of the absence of objective conditions for the proper participation of political actors, the Guidelines are the result of political, social and economic conditions, and the political culture and upbringing of a social and political collectively contribute to the creation of political participation and a safety valve for the stability of the country politically.**

# المقدمة

يعد موضوع المشاركة السياسية من المواضيع المهمة والحيوية في المجالين الاجتماعي والسياسي ، وتأتي اهميتها بوصفها العملية التي يتمكن بمقتضاها المجتمع من تقرير شؤونه العامة وإدارتها ، ولاسيما تلك المتعلقة بالشأن السياسي ، كونه سيصبح مساهماً اساسياً في صناعة القرار السياسي أو التأثير فيه .

فالمشاركة السياسية بحكم ما توفره من آليات وقنوات تسهم في تجميع المصالح وبلورتها ونقلها الى السلطة السياسية بشكل سلمي تسمح باستيعاب مطالب المواطنين ومن ثم الخروج بمخرجات سياسية متمثلة بقرارات سياسية وسياسات عامة تضمن على الاقل الحد الادنى من رضا المواطنين ومقبوليتهم .

وبذلك تكون المشاركة السياسية مصدراً مهماً من مصادر تحقيق الاستقرار السياسي ، فهي من جهة تمنح النظام السياسي شرعيته كونه يسمح بأوسع مشاركة سياسية من قبل المواطنين ، ومن جهة اخرى يصبح التداول السلمي هو الاساس في تداول السلطة وليس عن طريق الانقلابات والثورات والتمردات .

فضلا" على أن المشاركة السياسية تمنح المواطنين الحق في اختيار من يمثلهم ، ويصبح الاخير مسؤولاً عن تصرفاته وإلا سيتعرض للتنحية بسبب ما توفره المشاركة من اليات للرقابة ، ناهيك طبعاً عما تشيعه المشاركة السياسية من ثقافة ديمقراطية وثقافة ( مؤسسة ) وبناء دولة مدنية تصب كلها في صالح تحقيق الاستقرار السياسي .

وبقدر تعلق الامر بالعراق الذي شهد بعد العام 2003 مظاهر المشاركة السياسية وتوافر قنواتها وآلياتها من تعددية حزبية ، ومنظمات مجتمع مدني ، وظهور حرية الصحافة والانتقال بالأعلام من المركزي الى التعددي ، فضلاً عن انتخاب المواطنين لممثليهم في المجالس التمثيلية ، إلا أن تلك المشاركة لم تسهم في تحقق حالة الاستقرار السياسي ، بسبب عدم تبلور ثقافة المشاركة لدى كلاً من النخب السياسية والمواطنين على حدٍ سواء وكذلك عدم نضج القيم الديمقراطية لديهم ، ناهيك عن ضعف المأسسة وعجزها عن استيعاب عملية التحول الديمقراطي الجارية في البلاد .

وانطلاقاً من ذلك ، يسعى بحثنا هذا الى تتبع ظاهرة المشاركة السياسية في العراق ، ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي وتأثرها به وفق رؤية علمية بالاعتماد على:.

## أهمية الدراسة :-

تتجسد أهمية الدراسة من خلال دراسة حالة العراق بعد عام 2003 ، اذ بات بعاني من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على الرغم من وجود قنوات المشاركة السياسية وتزايد اعدادها ومن ثم فقد اثر الباحث على نفسه تتبع هذه الظاهرة والوقوف على اسبابها ، ولاسيما وأن أزمة عدم الاستقرار السياسي تلك بدأت تفعل فعلها في تآكل شرعية النظام السياسي وشعور المواطن العراقي بالاغتراب عنه ، ما يعرض المشروع السياسي الديمقراطي للخطر ، والوحدة الوطنية للتصدع .

وكما تأتي أهمية البحث من حاجة المجتمع العراقي إلى تنمية مشاركة سياسية ديمقراطية فاعلة تقوم على تشذيب سلبيات المرحلة السابقة والتركيز على البعد ( الثقافي ) للمشاركة وليس ( الاجرائي ) فقط ، فالمشاركة السياسية هي الأساس في تحديد فكرة المواطنة وصيانتها ، من حيث ان الموطن العراقي وكما تفرض عليه واجبات ، فأن له حقوق يتمتع بها لاختيار شكل نظامه السياسي ، وعناصر نخبته الحاكمة ، على ان يكون ذلك بناءً على ( وعي وطني ) وليس تقليدي ، لغرض الاسهام في ارساء اسس الاستقرار السياسي .

## هدف الدراسة :-

يهدف البحث الى التركيز على هدف رئيسي هو دراسة مدى تأثير المشاركة السياسية على عملية تحقيق الاستقرار السياسي في الانظمة السياسية المستقرة بشكل عام ، وكيف اثرت تلك المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العراق ، ومقدار تحكمها في درجاته ومستوياته قياساً الى مؤشرات الاستقرار السياسي الموضوعة سلفاً التي تم الاعتماد عليها بالقياس والمقارنة .

## اشكالية الدراسة :-

تكمن اشكالية البحث في أن للمشاركة السياسية دورا" كبيرا" في تحقيق الاستقرار السياسي بفعل ما توفره من قنوات تتيح للمواطن الانخراط في الشأن السياسي ، ومن ثم تمرير مطالبه بشكل سلمي .

بيد أن فاعلية تلك المشـاركة ودرجة تأثيرها في الاستـقرار السياسي يتوقف على عوامـل عدة منها ما هو متعلـق بطبيعة التكوين المؤسساتي ، ونمط الثقافة السياسية السائدة ، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرات العامل الخارجي التي من شأنها تدعيم نمط المشاركة ومن ثم الاستقرار السياسي او تحجيمه .

أمّا فيما يتعلق بالعـراق بعد العام 2003 ، فقد شهد نقلـه نوعية فيما يخص المشاركة السياسية من حيث اتساعها وزيادة حجمها وتعدد قنواتها في ظل عملية تحول ديمقراطي شهدتها البلاد منذ العام 2003 .

والتساؤل هنا ، أساهم اتساع حجم المشاركة السياسية ذلك في تحقيق ذلك ام ان هناك عقبات حالت دون تحقيق ذلك ؟ وكيف كان دور قنوات المشاركة السياسية في ارساء اسس الاستقرار السياسي ؟ أكانت فاعلة بالشكل الذي ينسجم مع طبيعة المرحلة ام لا؟ وهل استوعبت المؤسسات السياسية مطالب المواطنين من عدمها؟ وكيف انعكس ذلك على وظائف النظام بشكل عام والاستقرار السياسي بشكل خاص ؟ ثم ما تأثير نمط الثقافة

السياسية السائدة ، ودور القيم والعادات الراسخة ؟ وكيف اثر ضعف النضج الديمقراطي وقلة الوعي السياسي على طبيعة المشاركة السياسية ودرجاتها ومستوياتها ومن ثم كيف كان مروره على الاستقرار السياسي .
جملة اسئلة سنحاول الاجابة عليها في اطار بحثنا هذا .

## فرضية الدراسة :-

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ، أنَّ المشاركة السياسية في العراق ، وعلى الرغم من اتساع نطاقها بعد العام 2003 بفعل التحول الديمقراطي الذي شهده البلاد ، إلا انها لم تفعل فعلها المطلوب في تحقيق الاستقرار السياسي ، بل انها كانت في حالات معينة سبباً من اسباب زعزعة ذلك الاستقرار ، وذلك بسبب ضعف التكوين المؤسساتي ، وعدم شجاعة وفعالية قنوات المشاركة السياسية ، وسيادة النمط التقليدي والخاضع للثقافة السياسية ، فضلاً عن عوامل اقتصادية واجتماعية وخارجية أخرى اسهمت في افراغ المشاركة السياسية من مضمونها الحقيقي كأداة مهمة من ادوات تحقيق الاستقرار السياسي .

## منهجية الدراسة :-

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج لتحليل الظاهرة السياسية قيد الدراسة ، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي عند وصف الظواهر السياسية والمصطلحات الاكاديمية ، كما تم اعتماد منهج التحليل النظمي بوصفه اسلوباً لتحليل المشاركة السياسية العراقية داخل حدود النظام السياسي وكيفية انعكاسها على عملية تحقيق الاستقرار السياسي. وأخيراً فقد تم اعتماد منهج ( الثقافة السياسية ) عند تحليل الثقافة السياسية للمجتمع العراقي وللنخبة السياسية الحاكمة على حدٍ سواء .